

واللزوم على العنادية ايضا اذ ليس شئ من متدما منها متحققا
ومعلومة عندهم فكيف يقولون عليهم لانا نقول ان تحقق علم نقي
معلوم ميترا فقد تحقق النقي وهو شئ وان لم يتحقق ذلك ايضا كان
مذموبا الكلاذمية لا مذموبا العنادية بل الاستدلال من طرفهم
لايكاد يبرهن لانه حقيقة معلومة عندهم ابعين حتى يثبت مدعىهم
فالسند لا يبرهن بينا قض مذموبهم قالوا ان السوفسطائية الضرورية
مفراحيات والحق قد يغلط كغيره لانه لو اعتبر حكم الحق فلهذا
اعانة الكليات اذ هي الجزئيات وكلها صواب اما الاول فلما الحق
لا يدركه الكليات فضلا عن الحكم عليها بل مدرك الكليات هو العقل
واما الثاني فلان الحق يغلط في الجزئيات فان شئ الصغير
في نفس الامر كبريا كانا رابطة في الظاهر وكالغيب في المادى
كالاجاهة ونرى الكبرية نفس الامر كما صغير كالاشياء ونرى
الواحد كثيرا كالتعمير اذ انظرنا اليه مع غير احد من العيني ونرى الواحد
كالتسوية وهو واحد وعينه ذلك فيكون حكم الحق ان شئ كان
في معرض الغلط ولا يكون مقبولا معتبرا كاصول يرى الواحد اشئ
الذي يقصد الطول كالتعمير واما الاحوال الغلط العقول يرى الواحد
ان تحقيق الاعتقاد بالوقوف على الصواب والصواب هو مجرد الملو

مرآ

مرآ ومنها ان من الضروريات بديهيها قد يقع فيها الابدائية
اختلافات ونعم في شبهة يعظم حكايا الشبهة انما انظر في
اذ البديهي لو كانت ثابتة لما اختلف فيها الا ان كان الفكر والاراد
بطر وكذا المكنون يعنى ان كل قضايا يبرهن صاحبها البديهي
والمخالفة ينكم تأميم في شبهة واذا وقع الاشياء بخلاف
وهي الما انظر في حقيقة من الطرفين مثلا يدعى المعترلة بديهي
حين صدق النافي وفيه كذب الضار وانكره الاشارة والظواهر
فروع الضروريات ففادى الضروريات فادى ان النظريات
ولهذا اى الاجل ان النظريات فرع الضروريات كغيرها ان النظريات
اختلافات العقلاء فلما غلط الحق في البعض لا سبب بغيره
لا ينافي الجرم البعض بانتفاء السبب الغلط كما في قول الشمس مضيئة
والنار حارة والماء بارد اعلم ان شئ هو الحكى كمال غلطون وغيره
انكر والحسب واعترفوا البديهي قالوا لا ترى النظر سائنا وهو محال
ونرى دائرة من النار وهي مشعله ودائرة ونرى الثلج ابيض وهو
شفاف واذا غلط الحق سلم في امثاله كما منهما لا يقبل ادراكه
في الحسب اجيب ان غلط الحق في البعض لا سبب الجزئية لا ينافي
الجرم البعض الا ان غلط سبب الغلط في الحكم اعترف حين بان

Copyright © King Fahd University